

سوق المقاولات في مرمى سهام رفع الدعم .. وسعر حمولة الـ 20 متراً من الرمل المغسول ارتفع من 35 إلى 55 ديناراً

الغلاء يضرب المواد الإنشائية: متر الخرسانة بـ 27 ديناراً.. والحديد والأسمنت والأصباغ تنتظر.. والركود يطول الأدوات الصحية

عبدالله الراكان
كريم طارق

أثر ارتفاع أسعار بعض المحروقات سلباً على بعض السلع الحيوية والمهمة ومن أبرزها مواد البناء ذات العلاقة المباشرة بالمواطن، ومنها الحديد والأسمنت والصلبوك والخرسانة التي تهم المواطن بشكل كبير، والتي قفزت أسعارها هي الأخرى قفزة كبيرة حيث بلغ سعر متر الخرسانة 27 ديناراً فيما كان سعره 23 ديناراً كذلك ارتفع الصلبيوك هو الآخر فيما بقي طن الحديد والأسمنت على سعره السابق وقد يكون هذا السعر مؤقتاً في الفترة الحالية وقد يشهد الأيام القادمة فضلاً عن زيادة حمولة الشاحنات الخاصة بنقل المواد.

«الأنباء» قامت بجولة في سوق مواد البناء والتقت عدداً من أصحاب المحلات والبائعين والمواطنين وكذلك أصحاب شاحنات النقل وتناكر الماء لمعرفة رأيهم وانطباعاتهم بعد رفع الدعم عن الديزل من قبل الحكومة وأثره عليهم، فإلى التفاصيل: بداية، قال أحد أصحاب المحلات إن بعض مواد البناء طالتها ارتفاع الأسعار فيما بقيت مواد أخرى على وضعها السابق لكن قد تشهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة القادمة وهي الفترة التي ستكون أكثر حرجاً خاصة أن ارتفاع أسعار المواد بين عملية مد وجزر بمعنى أنه ليست هناك أسعار ثابتة، مشيراً إلى أن عملية الطلب كانت حرجية ويتذمر شديد من المستهلكين بسبب ارتفاع أسعار النقل المواصلات بينما تربح البعض في عملية الشراء لعل وعسى أن يعود الوضع إلى سابق عهده أو على الأقل أن تقل هذه الأسعار نوعاً ما. من جانبه،



(هاني عبدالله - أسامة ابو عطي)

عين تتابع آخر أخبار الأسعار.. وأخرى تترقب بقلق ما هو قادم

ارتفاع الأسعار سببته عزوف كبير من المواطنين



بندر العنزي:

المسؤول الوحيد
هو وزارة التجارة
التي لم تدرس
عواقب رفع أسعار
المحروقات

قال جاسم العتيبي إن ارتفاع هذه الأسعار سوف يتبعه عزوف كبير من المواطنين على عدم تشييد أو ترميم منازلهم الجديدة التي خصصت لهم من المؤسسة العامة للرعاية السكنية أو منازلهم التي تحتاج إلى ترميم وذلك بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء بشكل غير متوقع ولا يصدق، من جهته، قال بندر العنزي إن المسؤول الوحيد عن هذه الزيادة هو وزارة التجارة التي لم تدرس عواقب عملية رفع أسعار المحروقات، مطالباً الوزارة بالتحرك وبمحااسبة من يرفع الأسعار بغير وجه حق، مشيراً إلى أن مثل هذه القرارات في الدول المتقدمة تسبب الكثير من الفوضى وتكون غالباً مدروسة، بدوره، طالب عادل الرميضان

المسؤولين بالتدخل ووقف هذه الزيادة التي جاءت في غير وقتها، مشيراً إلى أن أسعار نقل مواد البناء تضاعفت واصبحت خيالية بحكم أن شاحنات النقل تستخدم الديزل، بالإضافة إلى أن الخرسانة والصلبوك لهما ارتباط مباشر مع خام الديزل الذي يعد شيئاً أساسياً لهما، مناشداً المسؤولين التدخل مع ارتفاع أسعار الديزل الذي وصل سعره إلى 150 فلساً بعد أن كان سعر الوحدة 100 فلس فقط، لافتاً إلى أن تلك الأسعار أصبحت عبئاً كبيراً على أصحاب محلات المقاولات ومواد البناء، خاصة مع ارتفاع أسعار النقل حيث كانت الشاحنة تنقل شحنة الرمال بـ 5 دنانير الآن فأبناها تقوم بنقله بزيادة تصل إلى 17 ديناراً، إلى جانب نقص في كمية البايينات نتيجة قيام الرافعات «الكرين» بتأجيرها بأساعة بدلاً من اليوم نتيجة

لذلك الوضع، مضيفاً أن ارتفاع الأسعار ارتبط بجميع مواد البناء والإنشاءات مدلاً على ذلك بأن سعر حمولة الـ 20 متراً من الرمل المغسول ارتفع من 35 إلى 55 ديناراً بعد رفع الدعم، إلى جانب الزيادة في أسعار الطابوق الذي وصل سعره إلى 150 فلساً بعد أن كان سعر الوحدة 100 فلس فقط، لافتاً إلى أن تلك الأسعار أصبحت عبئاً كبيراً على أصحاب محلات المقاولات ومواد البناء، خاصة مع ارتفاع أسعار النقل حيث كانت الشاحنة تنقل شحنة الرمال بـ 5 دنانير الآن فأبناها تقوم بنقله بزيادة تصل إلى 17 ديناراً، إلى جانب نقص في كمية البايينات نتيجة قيام الرافعات «الكرين» بتأجيرها بأساعة بدلاً من اليوم نتيجة

رفع الدعم وغلاء الديزل، وهو الأمر الذي سيدفع الكثير من اصحابها إلى إغلاق المحلات خلال 6 أشهر، أما في مجال الإصباغ فأشار أحد أصحاب المحلات إلى انتشار العديد من الشائعات حول ارتفاع أسعار المواد الخاصة بالأصباغ وهو الأمر الذي يزيد من التوتر في تلك الأسواق، مشيراً إلى أنه حتى الآن لم ير أي زيادة في الأسعار، مرجعاً ذلك إلى أن معظم المحلات لديها مخزون من تلك المواد ولم تشتتر حتى الآن من الشركات المصدرة لها، مضيفاً أن الجميع في انتظار ما ستشهده الفترة القادمة من ارتفاع أسعار تلك المواد خاصة مع ارتفاع أسعار سيارات النقل والتوصيل من المحلات إلى المنازل.

الأخرى طلبتها الزيادة للضعف والمتضرر الأول هو المواطن، بدوره، قال أحمد مرجان وهو صاحب أحد التناكر أنه قام مؤخراً بعد أول يوم من رفع الدعم عن الديزل من قبل الحكومة برفع سعر درب تنكر الماء إلى 10 دنانير بدلاً من 5 دنانير، مشيراً إلى أنه لا يستطيع تغطية الخسائر إلا برفع الأسعار.

ويقول خليل سليم وهو سائق شاحنة لتوصيل مواد البناء والرمل وغيرها من المواد الإنشائية، أنه اضطر إلى رفع أسعار النقل للضعف، مبدياً عدم قلقه لأن الجميع قام برفع الأسعار دون أن يطولهم أي حكم من قبل الحكومة، من جانبه، يذكر محمد رياض صاحب سيارة ونش أنه رفع أسعاره لنقل السيارة المتعطلة من 10 دنانير إلى 25 ديناراً داخل المدن، أما في حالة توقف السيارة على الطرق الخارجية، طرق السفر سواء في المناطق الجنوبية أو الشمالية فإن التسعيرة ترتفع إلى 50 ديناراً، مشيراً إلى أنه طبق تلك الزيادة مع أول يوم لتطبيق رفع الدعم عن الديزل.

شاحنات النقل والتناكر ترفع الأسعار للضعف



تناكر الماء رفعت الأسعار أيضاً

حمد العنزي

قال أحد المواطنين ويدعى محمد المياس أن عملية رفع الدعم عن الديزل غير مدروسة وجاءت بصورة متسرعة، مبدياً أن أسعار النقل ارتفعت للضعف والسبب كما يقول أصحاب الشاحنات أن سعر الديزل تضاعف عليهم ولا يستطيعون أن يغطوا تكاليف خسائرهم.

بدره، أوضح بدر البداح أنه من سكان منطقة شمال غرب الصليبخات الحديثة وأنه إلى الآن يقوم ببناء قسيمته السكنية، مشيراً إلى أن وسائل النقل من أصحاب الشاحنات والتناكر رفعوا عليهم درب التوصيل إلى الضعف دون مراعاة لأحوالنا الاقتصادية، مؤكداً أن درب التنكر وصلت قيمته إلى 10 دنانير إلى جانب أن شاحنات الخرسانة الجاهزة رفعت أسعارها بصورة مضاعفة، داعياً الحكومة ومجلس الأمة إلى أن يجدا حلاً لرفع المعاناة عن

درب تنكر الماء إلى 10 دنانير بدلاً من 5



المواطن، أما خالد السعيد فأبدى تدمره من عملية رفع الدعم عن الديزل، وقال إن أصحاب وسائل النقل والشاحنات بمختلف أشكالها قاموا برفع أسعارهم إلى الضعف، محذراً من استمرار الوضع على ما هو عليه دون تدخل حقيقي من قبل الحكومة والمجلس لمراقبة الأسعار ووضع ضوابط حقيقية تكفل عدم زيادة الأسعار، من جهته، ذكر مشاري الراشد أن أصحاب وسائل النقل والشاحنات وتناكر الماء استغلوا

بانفو الخضار: فارق ارتفاع الأسعار سيعوض من جيب المواطن والمقيم

عبدالله العليان

يترقب بانفو وتجار الخضار ما تسفر عنه الأيام المقبلة من قرارات بخصوص رفع الدعم وكيف ستحل الحكومة أزمة الأسعار خصوصاً أن هناك أخباراً عن أن الحكومة تراقب ارتفاع الأسعار وأثره على المواطنين، «الأنباء» تجولت على محال الخضار في الجمعيات و«الفرضة» واستمعت لعدد من البائعين الذين أعبوا عن خوفهم من رفع أسعار الخضار عن طريق الناقلين والشركات الكبرى، خصوصاً أن السوق يعتمد بنسبة كبيرة على استيراد الفاكهة والخضار من الخارج وأن نسبة قليلة جداً من المنتجات تأتي من داخل الكويت وأنه بسبب شح المياه قد يقل الخضار في السوق.

وأضافوا أن المواطن والمقيم هو من سيدفع فارق ارتفاع الأسعار من جيبه، فلو رفعت أسعار النقل فسيرفع البائعون أسعار السلع أيضاً لاننا لا نبيع إلا 100 فلس وأقل منها على كل صندوق ونحن لدينا التزامات، إضافة إلى رسوم الرخص. وكشفوا أن الأسعار ثابتة منذ أسابيع تقريبا والسبب يعود إلى أن أسعار الخضار الشتوية تختلف عن مثيلاتها في الصيف رغم أن الأمطار شحيحة إلا أن المنتجات العربية والأسبوعية تأتي بوفرة، كما أن عدداً من البائعين أصبحوا يشترون الخضار من بائعي الجملة فمن كان يشتري صندوقين أصبح يشتري أربعة وخمسة صناديق، ترقباً لارتفاع الأسعار خلال الفترة المقبلة، وكذلك المواطنون الذين أصبحوا يشترون للخضار، وقال آخرون إن أسعار الطماطم، والفلفل والخيار والباذنجان والقرع والملفوف وغيرها من المنتجات الكويتية لن ترتفع أسعارها كثيراً لأن معظمها يأتي من مزارع في الكويت، وقد تستخدم سيارات النصف نقل أو التي تستخدم «البينزين»، أما المنتجات الأخرى مثل الصلبي الأبيض والهندي والزنجبيل والفاصوليا والكوسا فتأتي من الخارج وقد يطولها ارتفاع الأسعار وكذلك الفاكهة بانواعها لأن أغلبها غير كويتي وتنقل من الخارج.

أصحاب المخازن: لا نستطيع تحمل ارتفاع الأسعار مع الحفاظ على سعر الرغيف

كريم طارق

رصدت «الأنباء» آراء أصحاب بعض المحلات التجارية من مخازن وأسواق المقاولات والمقاهي حول مدى تأثير رفع الدعم عن الديزل ومشقاته في السوق وأسعار السلع، حيث أشار أحد أصحاب المخازن الكبرى إلى أن قرار رفع الدعم عن الديزل ومشقاته جاء صامداً للجميع، مشيراً إلى أن المخازن الكبرى هي الأكثر تضرراً من ذلك القرار خاصة أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على الكيروسين في تشغيل أفرانها البدوية الكبيرة، موضحة أنها تستهلك ما يزيد على 15 ألف ليتر شهرياً من الكيروسين، وفقاً لطبيعة العمل واحتياجاته.

لافتاً إلى أن المخازن الصغيرة تستطيع الاعتماد على اسطوانات الغاز خاصة أنها تستخدم الأفران النصف كهربائية والتي تحتاج كميات قليلة من الكيروسين لتشغيل أفرانها عكس المخازن الكبرى والتي تعتمد اعتماداً كلياً عليه، وأوضح أن المشكلة ليست في الكيروسين فقط بل في شاحنات النقل التي تنقل الدقيق والسكر وغيرها من المواد الأولية اللازمة لعمل المخازن، حيث أثر هذا القرار على أسعار نقل الحمولات بشكل كبير ومبالغ فيه، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار تلك المواد بصفة عامة قبل القرار، مما يزيد العبء علينا كأصحاب مخازن، فنحن لا نستطيع أن نحمل ارتفاع تلك الأسعار مع الحفاظ على سعر الرغيف والمقرب بـ 25 فلساً.

أصحاب المقاهي: أسعارنا ثابتة

أكد أصحاب المقاهي أن رفع الدعم حتى الآن لم يؤثر بصورة أو بأخرى على أسعار الخدمات التي تقدمها المقاهي من مشروبات وغيرها، ولفت أحد أصحاب المقاهي بمنطقة حولي إلى أن الأسعار حتى الآن لم تتأثر برفع الدعم، وأن المقاهي غالباً لا تتأثر إلا بارتفاع بعض السلع والمواد الغذائية، بالإضافة إلى الفحم، متمنياً إلا تؤثر تلك الزيادة المفاجئة على أسعار المواد الغذائية خلال الفترة القادمة.

